

Distr.: General
21 November 2005
Arabic
Original: English



التقرير الخامس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٠٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمدة ستة أشهر حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى أن أقدم إليه، بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، توصيات بشأن دور البعثة في دعم بوروندي، بما في ذلك ما يتعلق بالتعديل المحتمل لولاية البعثة ولقوام قوتها، وفقاً للتقدم المحرز على أرض الواقع. ويقدم التقرير أيضاً معلومات مُستكملة بشأن التطورات الرئيسية التي استجذبت على عملية توطيد السلام في بوروندي منذ تقريرني السابق المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/586).

ثانياً - بعثة التقييم

٢ - قامت بعثة تقييم متعددة التخصصات، تقودها إدارة عمليات حفظ السلام، وتضم ممثلين عن إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة شؤون السلامة والأمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، بزيارة بوروندي في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأجرت البعثة، تحت الإشراف العام لممثلي الخاصة، وبالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري، تقييماً للحالة الأمنية في الميدان، ولعملية توطيد السلام والإنعاش الوطني إجمالاً، والدور الذي يُمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في دعم هذه الجهود خلال المرحلة القادمة.

٣ - واجتمعت البعثة بطائفة واسعة من أصحاب المصلحة البورونديين والدوليين. واستقبلت البعثة كل من النائب الأول للرئيس، مارتن ندوويمانا، والنائب الثاني للرئيس، آليس



نزوموكوندا، ورئيس مجلس الشيوخ، غرفايس روفيكيري، والعديد من الوزراء في الحكومة، وعرضوا عليها تقييمهم للحالة العامة في البلد والمنطقة، فضلا عن رؤاهم فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجه البلد.

ثالثا - التطورات السياسية

٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تم اتخاذ المزيد من الخطوات للنهوض بعملية السلام، بما في ذلك التنظيم الناجح للانتخابات القروية، وإحراز التقدم في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، ولا سيما منهم الميليشيات المدنية. وزاد معدل عودة اللاجئين، وتواصلت عملية إعادة توطينهم، شأنهم شأن الأشخاص المشردين داخليا. وعلاوة على ذلك، شرعت حكومة الرئيس بيير نكورونزيزا في تحديد مهامها ذات الأولوية. وفي الوقت ذاته، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة والشركاء الدوليون، ظل حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية التابع لآغاثون رواسا خارج عملية السلام، واستمرت الهجمات العنيفة التي تشنها قوات التحرير الوطنية ضد القوات الحكومية والمدنيين الأبرياء، كما استمرت المواجهات بين قوة الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية، لا سيما في بعض المحافظات الغربية.

٥ - وقد نُظمت الانتخابات القروية بنجاح في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتنافس نحو ٤٤ ٧٢٤ مرشحا مُستقلا على ١٤ ٥٦٠ منصبا إداريا قرويا في الانتخابات التي جرت في جو سادع الهدوء عموما، وشهدت إقبالا متوسطا من الناخبين. وقدمت عملية الأمم المتحدة في بوروندي المساعدة التقنية واللوجستية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من أجل تنظيم الانتخابات، ونسّقت على نحو وثيق مع الحكومة فيما يتعلق بتوفير الأمن خلال فترة الاقتراع. وكان تنظيم الانتخابات القروية خاتمة للعملية الانتخابية الوطنية التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير بتنظيم الاستفتاء على دستور ما بعد المرحلة الانتقالية.

٦ - واجتمع مجلس الوزراء الجديد أول مرة في ٩ أيلول/سبتمبر، وقام بصفة مبدئية بتحديد الأولويات التالية للحكومة: إعادة إحلال السلام وإرساء الديمقراطية؛ وإكمال إصلاح قطاع الأمن؛ ومكافحة الفساد؛ وتحسين الظروف المعيشية لشعب بوروندي؛ ومعالجة المسائل الأمنية، بما في ذلك الحد من معدلات الجريمة؛ والنهوض بالتعاون الإقليمي. واتخذت أيضا خطوات من أجل كبح الإنفاق العام، وأدخلت تدابير جديدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الذين أصبحوا مُلزمين بالكشف عن أرصدهم المالية. وفي تلك الأثناء، اضطلع الرئيس نكورونزيزا، ووزراء الحكومة بزيارات تشاورية في جميع أرجاء البلد لتقييم التحديات الرئيسية التي تواجه السكان.

٧ - وبعد أن أعلن الرئيس نكرونوزيزا، في ٢٦ آب/أغسطس، أن التعليم الابتدائي سيكون مجانيًا في بوروندي، سُجِّلَت زيادة كبيرة في التحاق التلاميذ بالمدارس الابتدائية في أيلول/سبتمبر.

٨ - وشهدت أيضا الفترة المشمولة بالتقرير بعض الاحتكاكات السياسية. فُبُعِدَ انتخاب ليونس نغنداكوماننا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، رئيسا لحزب الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، أعلن أن حزبه ينظر في الانسحاب من الحكومة، ما لم تتح فرص أكبر لمشاركة الجميع في عملية صنع القرار. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الفريق البرلماني للجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية بيانًا، يُعرب فيه عن القلق إزاء الاعتقالات التعسفية لبعض أعضائه بتهمة الانتماء لقوات التحرير الوطنية. وفي هذا الشأن، استمر قادة كل من الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني في الإعراب عن شيء من القلق إزاء ما يرونه قيودا مفروضة على المشاركة السياسية.

٩ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر أيضا المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (جناح نيانغونا) بيانًا أعرب فيه عن القلق حيال استمرار الانفلات الأمني في البلد، بما في ذلك حالات الاعتقال التعسفي، والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان، رغم الوعود الحكومية بتحقيق تحسّن ملموس في حالة حقوق الإنسان في أعقاب انتهاء الفترة الانتقالية.

الاتصالات مع قوات التحرير الوطنية

١٠ - لم تفتأ الحكومة تُكرّر، منذ تنصيبها، الإعراب عن عزمها على مواصلة المحادثات مع قوات التحرير الوطنية، وأنشأت في أيلول/سبتمبر فريقا للتفاوض مع هذه الجماعة. بيد أن الإشارات التي صدرت عن الجماعة من خلال الناطق باسمها كانت متضاربة. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر، وبعد تصريحات الناطق الرسمي السابقة بأن حركته لا تعترف بالحكومة ولن تتفاوض معها، عاد ليقول إن جماعته المسلحة لن تدخل في مفاوضات إلا بمشاركة المجتمع الدولي، وأعلن، في ١٤ أيلول/سبتمبر، أن وفدا مُكونا من ٨٠ عضوا قد شُكِّلَ للمشاركة في المفاوضات. وأعلنت أيضا قوات التحرير الوطنية أن الشرط المسبق للمحادثات هو إجراء تحقيق في انتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية الذي تم التوصل إليه في ١٥ أيار/مايو مع الحكومة الانتقالية. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت عناصر تدّعي الانتماء لقوات التحرير الوطنية، برئاسة جان بوسكو سندايبغايا، وهو نائب سابق لرئيس قوات التحرير الوطنية، أغاثون رواسا، أن قيادة الجماعة المسلحة قد عُلِّقت، وأن هذا الفصل الجديد مستعد للتفاوض مع الحكومة. ولا يزال الغموض يلف الوضع فيما يتعلق بقيادة قوات التحرير الوطنية.

١١ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة أنه، ما لم تُبادر الجماعة المسلحة بالموافقة على الدخول في مفاوضات قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، فإنها ستتخذ ما يلزم من تدابير لتأتي بها إلى مائدة المفاوضات طوعاً أو كرهاً. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس نكورونزيزا أنه سيجري اتخاذ تدابير لكبح جماح أنشطة قوات التحرير الوطنية، مُعبِّراً عن رأيه بأن مسألة قوات التحرير الوطنية ستُحل في غضون شهرين.

١٢ - وفي تلك الأثناء، واصلت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، استجابة لطلب مبادرة السلام الإقليمية للبحيرات الكبرى المتعلقة ببيوروندي، جهودها من أجل تيسير المحادثات بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية.

الجوانب الإقليمية

١٣ - تم في اجتماع عُقد في ١٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك، إشراك بوروندي في اللجنة الثلاثية المشتركة التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتيسير شؤونها، والتي تشمل أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ووافقت اللجنة، التي تغير اسمها ليصبح اللجنة الثلاثية المشتركة الموسعة، على مواصلة الضغط العسكري والدبلوماسي على جميع الميليشيات الموجودة على أراضي الدول الأعضاء لكفالة نزع أسلحتها وإعادة أفرادها إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، وعلى فرض جزاءات ضد تلك الجماعات المسلحة إذا ما رفضت التخلي طواعية عن أسلحتها قبل حلول ٣٠ أيلول/سبتمبر.

١٤ - وفي اجتماع آخر للجنة الثلاثية المشتركة الموسعة عُقد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في كمبالا، وافقت حكومات أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على اتخاذ تدابير ضد الجماعات المسلحة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، بما فيها قوات التحرير الوطنية. وتشمل هذه التدابير مقاضاة وتسليم قادة الجماعات، فضلاً عن فرض حظر على سفرهم وقيود مالية ضدهم، وبحث تصنيف هذه المجموعات على أنها جماعات إرهابية.

منتدى شركاء بوروندي

١٥ - في أعقاب جلسة إحاطة لمجلس الأمن في ١٨ أيلول/سبتمبر، واصل ممثلي الخاص في بوروندي التشاور مع الحكومة والشركاء الدوليين فيما يتعلق بمنتدى شركاء بوروندي. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت عملية الأمم المتحدة في بوروندي اجتماعاً غير رسمي في بوجومبورا لإطلاق أعمال المنتدى، الذي جمع ممثلي الاتحاد الأفريقي، والمبادرة الإقليمية بشأن بوروندي والبلدان المجاورة والأمم المتحدة والجهات المانحة. وتم الاتفاق على أن يجتمع

المتدى على نحو منتظم للتشاور بشأن كيفية دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل توطيد السلام وتعزيز الإنعاش والتنمية في بوروندي. وعلاوة على هذا، سيتم عقد اجتماعات عامة دورية بمشاركة جميع الشركاء الدوليين المهتمين ويمكن للمتدى أن يكون أيضا حلقة وصل مع لجنة بناء السلام التي يُتوقع أن تُنشأ بحلول كانون الأول/ديسمبر، لو وقع الاختيار على بوروندي ضمن المسائل التي ستُنظر فيها اللجنة مُبكرًا.

بعثة مجلس الأمن

١٦ - قامت بعثة من مجلس الأمن بزيارة بوجومبورا يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، في إطار الزيارة السادسة التي يوفدها المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى منذ عام ٢٠٠٠. والتقت البعثة بالرئيس نكورونزيزا، وعقدت مشاورات مع وفد حكومي برئاسة وزير العلاقات الخارجية والتعاون. والتقت البعثة أيضا بقيادة الأحزاب السياسية الرئيسية المُمثلة في البرلمان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال إقامة العدل في الفترة الانتقالية والإصلاح القضائي. وبينما هنأت البعثة شعب بوروندي وحكومتها على انتقال السلطة سلميا إلى حكومة منتخبة، فإنها شجعت جميع أصحاب المصالح على مواصلة العمل سويا بروح يسودها الحوار والتوافق، وعلى احترام مبدأ تقاسم السلطة الذي يُكرسه الدستور. ووقفت البعثة أيضا على التحديات التي تواجه الحكومة في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية وهي تسعى إلى توطيد السلام، وحثت الحكومة على تحديد أولوياتها بالنسبة للمستقبل. كما أشارت البعثة إلى أن بوروندي يمكن أن تستفيد كثيرا من الدعم الذي ستقدمه لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة لدى إنشائها، مؤكدة استمرار التزام المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، بمساعدة السلطات البوروندية في مسعاها لتوطيد مكتسبات عملية السلام.

١٧ - وأشارت حكومة بوروندي، من جانبها، إلى أن الإعمار والتنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وعودة اللاجئين هي أولوياتها الرئيسية، وأن الأمم المتحدة ينبغي أن تُركز في المقام الأول على تقديم المساعدة في مجالي الإعمار والتنمية. وأحاطت البعثة علما بأولويات الحكومة ونهجها فيما يتعلق بدعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها في هذه المرحلة الجديدة من مراحل توطيد السلام. يد أن البعثة حذرت من مغبة التعجل في خفض حجم عملية الأمم المتحدة في بوروندي. والتزمت الحكومة بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة لاستعراض طرائق سحب عملية الأمم المتحدة، ووافقت على أن يتم السحب تدريجيا وبشكل مطرد.

رابعاً - الحالة الأمنية

١٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في معظم أرجاء البلد مستقرة عموماً. بيد أن الهجمات التي تشنها قوات التحرير الوطنية والمصادمات بين عناصر قوة الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية قد زادت في المحافظات الغربية من بوروندي. ونتيجة لذلك، استمرت معاناة السكان، لا سيما في محافظتي بوجومبورا ورورال وبوبترا، من أعمال العنف والتهديد. وعلاوة على ذلك، أُبلغ عن معدلات جريمة عالية في جميع أنحاء البلد. كما أن الإجراءات التي قام بها ما يُزعم أنهم من أفراد "حملة السلام"، في سياق نزع سلاحهم قد أثارت القلاقل في بعض المناطق.

خامساً - التحديات المستقبلية

١٩ - أُحرز تقدم كبير في بوروندي، وكان النجاح في إتمام العملية الانتقالية من معالمة الرئيسية. وهياً تنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطياً ظروفاً جديدة في البلد وفرصاً جديدة للتعاون مع الشركاء الدوليين، من أجل الاستفادة من المكتسبات التي تحققت حتى الآن. وفي نفس الوقت، ظلت الحالة هشة، وبحث بعثة التقييم (انظر الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه) عدداً من التحديات الجسيمة التي تستلزم المعالجة على وجه الاستعجال، من أجل ضمان استتباب الاستقرار من جديد.

ألف - التحديات الأمنية الرئيسية

١ - إدماج قوات التحرير الوطنية في عملية السلام

٢٠ - ما زالت قوات التحرير الوطنية، التي تعمل كجماعة متمردة مسلحة، تشكل تهديداً أمنياً كبيراً، خاصة في المقاطعات الغربية، وتعد بمثابة الحاجز الرئيسي الذي يعوق تحقيق سلام شامل في بوروندي. وإضافة إلى الوقع الشديد للصدامات المستمرة بين قوة الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية على السكان المدنيين، فإن التدابير الأمنية الخاصة المتخذة في المقاطعات المتضررة، بما فيها فرض حظر التجول بصورة مستمرة، لها وقع سلبي على جهود الإنعاش الاقتصادي. وسيكون حل قضية قوات التحرير الوطنية ضرورياً لإعادة إحلال السلام في كافة أرجاء الإقليم الوطني، ويفضل أن يكون الحل من خلال ما يلي: (أ) إبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار؛ (ب) نزع سلاح مقاتلي الجماعة وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ (ج) إدماج الجماعة في عملية السلام. فبدون ذلك، قد يؤدي استمرار الفشل في إحراز أي تقدم إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإضافية، بما في ذلك اتخاذ تدابير أقوى ضد العناصر العنيدة.

٢ - بناء قدرات القطاع الأمني

٢١ - سيكون إصلاح القطاع الأمني وإحراز تقدم في تعزيز قدرات قوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية حيويًا للحفاظ على الأمن بفعالية على الصعيد الوطني. وقد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد، حيث أفصحت الحكومة عن نيتها تشكيل قوات مسلحة وطنية لها مقومات الاستدامة وكاملة الاندماج وتمتع بالكفاءة المهنية وليس لديها توجهات سياسية، وجهاز للشرطة قادر على كفالة الأمن الخارجي والداخلي، يخضع لسلطة مدنية ويحترم معايير حقوق الإنسان. غير أنه ما زال يتعين على الحكومة وضع برنامج شامل لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني. وما زال يتعين أيضًا على البرلمان اعتماد التشريعات المقدمة من الحكومة بشأن مركز الأفراد في القوات المسلحة والشرطة الوطنية، بما في ذلك تدابير رفع مستويات المرتبات في الجيش بما يتناسب مع المستويات السارية في المنطقة.

٢٢ - ونتيجة لعملية إعادة إدماج ناجحة، أصبحت قوة الدفاع الوطني تضم الآن ما يقارب ٣٣ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين. وقد التزمت الحكومة بتخفيض حجم القوات إلى ٢٥ ٠٠٠ فرد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويتعين تسريح ما لا يقل عن ٢ ٥٠٠ فرد من أفراد الجيش بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ في إطار البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج الذي وضعته الحكومة. وسيكون من المهم خفض القوة تدريجيًا إلى قوام يمكن تحمله ماليًا.

٢٣ - وتضمن التحديات الرئيسية الإضافية التي تواجه قوة الدفاع الوطني، والتي قامت وزارة الدفاع والمقاتلون السابقون بإطلاع بعثة التقييم عليها، ما يلي: العجز في أماكن الإقامة، وأوجه التفاوت في مستويات التدريب فيما بين الأفراد ونقص المعدات، خصوصًا في المقاطعات، والافتقار إلى الموارد بوجه عام. وفيما يقدم العديد من المانحين الدوليين بعض الدعم في مجالات التدريب الأساسي والقيادة وبناء القدرات الإدارية وتحسين ظروف الإقامة، ثمة حاجة إلى مساعدة مستدامة وشاملة، خاصة في شكل تدريب متخصص ومعدات وهيكل أساسية للاتصالات.

الشرطة الوطنية

٢٤ - لقد أحرز تقدم هام في إنشاء جهاز شرطة وطني متكامل. وشمل ذلك ما يلي: إدماج ما يناهز ٢٠ ٠٠٠ ضابط في الشرطة الوطنية، من بينهم ١ ٠١٢ من النساء، قدموا من خمسة وكالات مختلفة للشرطة ومن القوات المسلحة البوروندية السابقة ومن الأحزاب والحركات السياسية المسلحة؛ واعتماد هيكل تنظيمي وقيادي جديد؛ وتعيين قيادة متكاملة.

واعتمدت عملية الأمم المتحدة في بوروندي منذ شهر أيار/مايو ١٩٩٢ من أصل ٢٨٤ مشاركاً في برنامج وضع "لتدريب المدربين" من الشرطة الوطنية. وإضافة إلى ذلك، قامت عملية الأمم المتحدة منذ شهر آب/أغسطس، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية، شبكة المواطنين من أجل العدالة والديمقراطية بتدريب ١٨٣ ضابطاً في الشرطة الوطنية في مجال التحقيقات الجنائية والطب الشرعي. واستناداً إلى وحدات قياسية طورتها عملية الأمم المتحدة، بدأ العمل في شهر تشرين الأول/أكتوبر في برنامج مدته ثلاثة أشهر لتدريب ٢٣٠٠ ضابط في الشرطة الوطنية، وأشرف على البرنامج ١٤٠ من المدربين الذين اعتمدوا حديثاً وقرابة ١٥ ضابطاً في شرطة عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وذلك في ٢٤ مركزاً للتدريب في البلد. وإضافة إلى ذلك، يقدم عدة مانحين المساعدة للنهوض بالشرطة الوطنية في مجالي اللوجستيات وتدريب القيادات.

٢٥ - وفي نفس الوقت، ما زالت الشرطة الوطنية تواجه تحديات تحد من فعاليتها، منها: افتقار العديد من الأفراد الجدد إلى الخبرة في مجال الشرطة؛ والافتقار إلى التدريب عموماً؛ ووجود أوجه عجز كبيرة في المعدات واللوجستيات، مما سيتطلب دعماً مستمراً من المانحين.

٣ - إتمام نزع السلاح والتسريح والتقدم المحرز نحو إعادة إدماج المقاتلين السابقين

٢٦ - لقد أحرز تقدم هام في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم تسريح ١٧ ٤٥٩ من المقاتلين في صفوف القوات المسلحة البوروندية السابقة ومن أعضاء الأحزاب والحركات السياسية المسلحة، بمن فيهم ٣ ٠٠٧ من المقاتلين الأطفال و ٤٨٢ من المقاتلات.

٢٧ - وفيما كانت الحكومة قد قامت، حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بنزع سلاح ٢ ٨٤٩ عضواً من حماة السلام و ١ ٧٠٤ من المقاتلين المناضلين وصرف منح لهم، فقد توقفت هذه العملية بصورة متكررة بسبب مشاكل تخص دقة قوائم حماة السلام وتم تعليقها مجدداً في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وأثار ذلك احتجاجات، شملت تنظيم مظاهرات وإقامة حواجز على الطرق، مما أدى إلى انعدام الأمن في عدة مناطق من البلد. ونشرت وزارة الدفاع والمقاتلين السابقين أفرقة للتحقق من أجل استعراض قوائم حماة السلام، ومن المتوقع الآن ألا تكتمل عمليات نزع السلاح والسداد قبل حلول آذار/مارس ٢٠٠٦.

نزع سلاح المدنيين

٢٨ - تشكل حيازة السكان في بوروندي لأعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة، إلى جانب تجارة الأسلحة النشطة عبر الحدود، تهديداً كبيراً للجهود الرامية إلى الحد من الجريمة

واللصوصية وإعادة استتباب الأمن في بوروندي. وأنشأت الحكومة الانتقالية في نيسان/أبريل لجنة وطنية لترع سلاح المدنيين لمعالجة هذه المشكلة، غير أنه لم يحرز حتى الآن تقدم يُذكر.

إعادة الإلحاق بالمجتمع المدني وإعادة الإدماج

٢٩ - سُدِّدَت للمحاربين السابقين بسلاسة وتدريباً مدفوعات إعادة الإلحاق بالمجتمع المدني، على مدى فترة ١٠ أشهر في إطار البرنامج الوطني لترع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة الإلحاق بالمجتمع المدني، الذي يموله البنك الدولي والجهات المانحة للبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج من أجل منطقة البحيرات الكبرى. غير أن تقديم المساعدة للمحاربين السابقين لإعادة إدماجهم من خلال اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج لم يبدأ إلا مؤخراً.

٣٠ - وكان عدد مشاريع دعم إعادة الإدماج التي اضطلع بها شركاء التنفيذ محدوداً حتى الآن، وتشمل هذه المشاريع التدريب المهني، وتنمية المشاريع الصغيرة، والأنشطة المدرة للدخل، وإمكانية الحصول على التعليم الثانوي والتعليم العالي، والإحالة إلى فرص العمل. غير أنه من المتوقع أن يرتفع ذلك العدد ارتفاعاً ملموساً بحلول نهاية السنة. كما قام مشروع التسريح وإعادة الإدماج ومنع التجنيد، الذي يشترك في تنفيذه اليونيسيف والهيكول الوطني للجنود الأطفال التابع للحكومة، وتموله الجهات المانحة للبرنامج المتعدد الأقطار، بتقديم المساعدة من أجل إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المقاتلة.

٤ - إعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخلياً

٣١ - تشكل العودة المرتقبة لأعداد غفيرة من اللاجئين والمشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية في الشهور المقبلة وإعادة إدماجهم تحديات هائلة بالنسبة للحكومة والشركاء الدوليين. وفي إطار التقدم السياسي الهام المحرز في البلد، وإلى تحسن الوضع الأمني وزيادة الثقة المرتبطة بالحضور العسكري لعملية الأمم المتحدة في مناطق العودة، تضاعف عدد اللاجئين العائدين ثلاث مرات على مدى الأشهر الأربعة الأخيرة، وارتفع العدد إلى أزيد من ١٨ ٠٠٠ عائد في تشرين الأول/أكتوبر، فأصبح عدد العائدين حتى الآن في عام ٢٠٠٥ يفوق ٦٠ ٠٠٠ عائد. وبمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد من جمهورية تنزانيا المتحدة ٧٣١ ٢٨١ لاجئاً في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وبقي ٤٢٦ ٥٢١ لاجئاً بوروندياً في تنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وانخفض عدد المشردين داخلياً الذين يعيشون في مواقع مخصصة للمشردين من ١٤٥ ٠٠٠ لاجئ في ١٧٠ موقعاً في عام ٢٠٠٤ إلى ١٧٧ ٠٠٠ لاجئ في

١٦٠ موقعا في عام ٢٠٠٥. وتواصلت عودة المشردين داخليا منذ مطلع عام ٢٠٠٤، خصوصا في المقاطعات الجنوبية، ويتوقع أن تزيد أعدادهم في عام ٢٠٠٦. وقد عاد الكثير من المشردين داخليا واللاجئين إلى مناطق دمرتها الحروب، فوجدوا منازلهم مهدامة وأراضيهم محتلة، ويؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى نشوب النزاعات. ويزيد من تفاقم وضع العائلات، وبخاصة الأرامل منهن، غياب التشريعات الملائمة لمعالجة حقوقهن في الميراث وفي الحصول على الأراضي. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم المساعدة الأساسية للعائدين، وبخاصة في مجالات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة.

٣٢ - وإذا ما بقي الوضع الأمني مؤتيا، قد يعود ما يتراوح بين ١٥٠.٠٠٠ و ٣٩٠.٠٠٠ لاجئ إضافي إلى أوطانهم خلال عام ٢٠٠٦، حسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يشكل ضغطا هائلا على البيئة الهشة بالفعل في مناطق العودة ويزيد إلى حد كبير من مخاطر احتدام النزاعات بشأن الممتلكات وملكية الأراضي والحصول على الموارد الشحيحة. وعلاوة على ذلك، وفقا لخطة الطوارئ المشتركة بين المفوضية وعملية الأمم المتحدة، المتعلقة بما يتوقع أن يكون أكبر عملية تقوم بها المفوضية في عام ٢٠٠٦، سيتوقف نجاح عودة اللاجئين على نطاق واسع على مدى توافر الدعم اللوجستي الموسع لجملة أمور، منها إصلاح الطرق التي يستخدمها العائدون وتوفير وسائل النقل اللازمة. وسيطلب الأمر أيضا توفير الموارد الأمنية المناسبة لحماية العاملين في المجال الإنساني الذين يدعمون العائدين في جملة مواقع، منها نحو ١٥ معسكرا للمرور العابر من المرتقب أن تنشئها المفوضية في مطلع عام ٢٠٠٦.

٥ - الجوانب الإقليمية

٣٣ - إن الوضع الأمني المتقلب في بعض مناطق الحدود في بوروندي، خصوصا على طول الحدود مع الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ما زالت الجماعات المسلحة تواصل عملها، يشكل تهديدا للاستقرار في البلد. وتشير التقارير إلى أن عناصر في قوات التحرير الوطنية وفي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر كونغولية مسلحة ما زالت تنتقل بصورة غير شرعية إلى داخل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها. وفي غضون ذلك، يتواصل عبر الحدود الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. وقد أدى تعزيز مراكز الجيش الوطني والشرطة الوطنية في مناطق الحدود، وبخاصة في مقاطعتي بوجومبورا ورورال وسيبيتوكيه، إلى زيادة قدرة الحكومة على السيطرة على المشكلة بعض الشيء؛ غير أن تلك المواقع ما زالت معرضة لهجمات

قوات التحرير الوطنية. وكما تبين خلال أزمة بوكافو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قد يكون للعنف الذي نشب في منطقتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية آثار غير مباشرة على بوروندي، منها تدفق اللاجئين إليها بأعداد كبيرة. كما تؤدي التحالفات المحتملة فيما بين مختلف هذه الجماعات المسلحة إلى تهديد الاستقرار عبر المنطقة، وهذا مبعث قلق أعربت عنه حكومة بوروندي في تشرين الثاني/نوفمبر، على إثر تقارير تفيد بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات التحرير الوطنية وجماعة الماي ماي قد تكون بصدد التخطيط لعمليات توغل داخل بوروندي ورواندا. ومن شأن التقدم المحرز في مجال بسط سلطة الدولة داخل منطقتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشمل الجهود الرامية إلى الحد من أنشطة الجماعات المسلحة وتحسين قدرة حكومة بوروندي على مراقبة الحدود، أن يعزز إمكانات تحقيق استقرار شامل في البلد.

٣٤ - ويبقى تدفق ملتمسي اللجوء الروانديين مدعاة للقلق ومصدرا محتملا للتصادم في مناطق الحدود الشمالية. وفيما انخفضت الأعداد الوافدة إلى البلد إلى حد كبير في الشهور الأخيرة، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ما يناهز ٣ ٧٦٤ من ملتمسي اللجوء الروانديين كانوا في بوروندي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبناء على طلب من المفوضية، خصصت الحكومة موقعا في مقاطعة نغوزي لإيوائهم بصفة مؤقتة، في حين التمسست دعم المفوضية في تحديد مركزهم بالنسبة لكل حالة على حدة. وفي غضون ذلك، تواصل المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية تزويدهم بالمساعدة الأساسية.

باء - تحديات عصبية أخرى

٣٥ - رغم أن التقدم المحرز في التصدي للتحديات الأمنية المذكورة آنفا من شأنه أن يوفر مؤشرات لعودة الأمور إلى مجرياتها الطبيعية في بوروندي، فقد فحص فريق التقييم بعض التحديات الهامة الأخرى التي يتعين معالجتها بأسلوب فعال لضمان توطيد السلام الدائم في بوروندي.

١ - تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وتوطيد إدارة الدولة

٣٦ - كما أشرت في تقريرتي السابق (S/2005/586)، فإن تكوين مجلس الوزراء والبرلمان يتفق بوجه عام مع التوازنات العرقية والجنسانية التي يملئها الدستور. غير أن تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس الوزراء لا يفي تماما بالشروط التي حددها الدستور. ومن المهم إلى أقصى حد أن تضمن الحكومة الجديدة الحفاظ على التوازنات التي يقضي بها الدستور وأن تُجرى

عمليات التشاور وصنع القرار السياسية على أوسع وأشمل نطاق ممكن. وعلاوة على ذلك، فإن تحلي مؤسسات الحكم بالشفافية وخضوعها للمساءلة سيساعد على تنحية أية شواغل قد تخالج أي من القوى السياسية الوطنية المختلفة بشأن هذه المسائل في هذه المرحلة المبكرة على درب التعافي الوطني والمصالحة الوطنية بعد سنوات من الصراع.

٣٧ - وتحقيق السلام الدائم والتنمية الاجتماعية الاقتصادية مرهون، حسب المسلم به في اتفاق أروشا، بقدرة مؤسسات الدولة على توفير خدمات أساسية بأسلوب فعال في شتى أرجاء البلد وتعزيز جهود التعافي والتنمية. ويلزم إصلاح الإدارة العامة لضمان تكوين فئة محترفة من الموظفين العموميين متوازنة عرقيا وبراء من الطائفية، وتحرير الحكومة من المركزية. وقد بدأت الحكومة الانتقالية في نيسان/أبريل عملية الإصلاح الإداري وتطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الإدارة على الصعيد المحلي بإصدار قانون للمحليات. ويلزم الآن وضع سياسة وطنية للتحرر من المركزية وتنفيذها بناء على ذلك القانون. كما يلزم إجراء استعراض شامل لإجراءات الخدمة المدنية وممارستها. ومن المجالات الأخرى الرئيسية التي حددها الحكومة تنفيذ برنامج فعال لمكافحة الفساد وتعزيز الممارسات التنظيمية للنشاط الاقتصادي ضمانا للشفافية والمساءلة في إدارة إيرادات الدولة في إطار السعي إلى تشديد الالتزام بسيادة القانون، والمساعدة على اجتذاب الاستثمارات الدولية ودفع عجلة التنمية.

٣٨ - وتعكف الحكومة، مع الشركاء الدوليين، على وضع وتنفيذ برامج لمعالجة قضية إصلاح الإدارة العامة واللامركزية وبناء القدرات المؤسسية. وقد بدأ برنامج تدريب موجه إلى المسؤولين الإداريين في المجالس المحلية، ومن المزمع أيضا بناء قدرات أعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ المنتخبين حديثا، وكذلك حكام المقاطعات.

٢ - تعزيز سيادة القانون

٣٩ - ما زالت قدرة جهاز القضاء على ممارسة مهامه بشكل فعال محدودة بشدة بسبب الافتقار إلى الموظفين المؤهلين والموارد والبنية التحتية. ولم تنفذ الحكومة الانتقالية سوى إصلاحات محدودة في جهاز القضاء والسجون. وقد أدى إصلاح المحاكم العليا إلى ترقية جماعية لحوالي ٧٠ قاضيا من الهوتو، ولكن لم تُتخذ خطوات أخرى تذكر لتصحيح الخلل في التوازن العرقي الذي يشوب جهاز القضاء. وما زال القضاء والمدعون العامون يعملون في ظل أوضاع عمل بالغة التردّي، من بينها ضالة المرتبات.

٤٠ - وترتب على ضعف أداء الجهاز القضائي اكتظاظ بالغ في السجون، حيث يظل المئات من المتهمين محتجزين قبل تقديمهم إلى المحاكمة. ونظام السجون متداع وبنيته التحتية عتيقة، ويفتقر إلى الموظفين المدربين، ولا ترتقي أوضاعه إلى المعايير المطلوبة، ولا تتوافر لديه

الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسجناء. وي طرح إنشاء شرطة الإصلاحات في الآونة الأخيرة تحديا جديدا، حيث لم يجر تدريب أفرادها على أمن السجون ولا على الوظائف المتخصصة الأخرى.

٤١ - ورغم الدور الرئيسي الذي تنهض به أنظمة القضاء الجنائي الفعالة في توطيد السلام، لم يقدم المجتمع الدولي إلا فتاتا من الدعم من أجل تعزيز هذا القطاع الذي يلزمه قدر هائل من المساعدة التقنية والمالية.

٣ - احترام حقوق الإنسان

٤٢ - ما زالت السمة الرئيسة لحالة حقوق الإنسان في بوروندي هي تعرض السكان المدنيين للاعتداءات، ولا سيما في مقاطعات بوجمبورا ميري وبوجمبورا رورال وبوبانزا في سياق الصراع المسلح المستمر مع قوات التحرير الوطنية. ولئن كانت الكثير من أبناء عمليات القتل الموجهة والاختطاف والنهب والابتزاز التي تُمارس ضد السكان منسوبة إلى قوات التحرير الوطنية، فقد أكدت أيضا عملية الأمم المتحدة في بوروندي الأبناء المتزايدة التي تشير إلى ارتكاب قوة الدفاع الوطني وغيرها من قوات الأمن الحكومية لانتهاكات خطيرة متكررة دفعت منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية إلى رفع أصواتها بالاحتجاج. ومن بين هذه الانتهاكات عمليات الإعدام دون محاكمة والتعذيب والنهب والابتزاز والسخرة والاعتقال والاحتجاز التعسفي، ولا سيما للمشتبه في تأييدهم لقوات التحرير الوطنية. ولم تجر تحقيقات في معظم هذه الحالات، مما يديم المناخ السائد الذي لا يُعاقب فيه المجرم على جرائمه.

٤٣ - وقد أعلن الرئيس نكورونزيزا أن احترام حقوق الإنسان يشكل أولوية لحكومته. ومن الخطوات الأولى الهامة في هذا الشأن إصلاح القوانين حتى يتفق التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها بوروندي، وتعزيز القدرات ووضع خطة عمل لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات. وسيمثل تعزيز جهاز القضاء خطوة حيوية لضمان حماية حقوق الإنسان والتحول عن ثقافة الإفلات من العقاب من خلال مواءمة التحقيق بأسلوب منهجي في الاعتداءات ومحاكمة مرتكبيها. وبالنظر إلى شيوع العنف الجنسي والجنساني باعتباره أمرا ذا أولوية. المتعلق بالاغتصاب والعنف الجنسي والجنساني باعتباره أمرا ذا أولوية.

٤ - إقامة العدل في الفترة الانتقالية

٤٤ - إن إنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق ودائرة خاصة ضمن نظام المحاكم في بوروندي، وهو أمر أيده مجلس الأمن في قراره ١٦٠٦ (٢٠٠٥)، سيكون خطوة حاسمة في التعامل مع الجرائم السابقة وإرساء أساس المصالحة، والمساعدة على تبييد مناخ الإفلات من العقاب. وينبغي إنشاء هاتين الآليتين في سياق مبادرة أوسع لتعزيز نظام القضاء البوروندي.

٤٥ - وكما أشرت في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/2005/644)، فقد أعربت الحكومة عن تأييدها، من الناحية المبدئية، لإنشاء هاتين الآليتين وعينت مؤخرًا فريقًا لمناقشة طرائق إنشائهما بالتعاون الأمم المتحدة. ومن المتوقع في هذا السياق أن يزور فريق الأمم المتحدة بوروندي في مطلع عام ٢٠٠٦. وأوصت مفوضية حقوق الإنسان في الوقت ذاته بتنظيم حملة إعلامية على صعيد البلد بأكمله وعملية مشاور وطنية وعقد مؤتمر وطني بشأن إقامة العدل في الفترة الانتقالية.

٥ - التحديات الإنسانية والمنظوران الاقتصادي والاجتماعي

التحديات الإنسانية

٤٦ - يعاني معظم السكان من وطأة الأوضاع المعيشية البالغة الشدة، حيث يعيش ٦٨ في المائة منهم تحت خط الفقر. ويعتمد نحو ٩٠ في المائة من السكان على زراعة الكفاف، كما أدى مرور ثلاث سنوات متتالية من الجفاف وانتشار آفات المحاصيل وتدنّي إنتاجية الأرض عوامل إلى تهديد الأمن الغذائي لحوالي ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. ومنذ كانون الثاني/يناير، وزع برنامج الأغذية العالمي ٨٠٠ ٤٥ طن من الأغذية على ١,٣ مليون مستفيد. وإلى جانب ذلك، وزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والشركاء البذور والأدوات الزراعية على ٦٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية. غير أن وصول المساعدات الإنسانية إلى المقاطعات الغربية قد تعرقل بسبب أعمال العنف المتصلة بقوات التحرير الوطنية، التي تسببت أيضًا في بعض عمليات النزوح المؤقت للسكان في تلك المناطق. ويعني استمرار الكارثة الإنسانية أن يظل تشغيل نظام نشط للإنذار المبكر في مجال الشؤون الإنسانية وتوفير مساعدات الإغاثة محالين رئيسيين لأنشطة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦.

التحديات المتعلقة بالتعافي والتنمية

٤٧ - جاء ترتيب بوروندي في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٥ في المرتبة ١٦٩ بين ١٧٧ بلدًا، مما يعني أنها تواجه تحديًا كبيرًا في تحقيق التعافي على الصعيد الوطني. والحكومة بسبيلها إلى الانتهاء من إعداد برنامج وطني قصير الأجل للتعافي

المبكر، ومن المتوقع أن يركز هذا البرنامج على تعزيز الأمن البشري، والاستقرار الاجتماعي، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. كما أن الأمم المتحدة بسبيلها في الوقت ذاته إلى الانتهاء من إعداد استراتيجية لدعم هذا البرنامج سوف تهدف إلى ضمان التحول بصورة مستدامة من الإغاثة إلى التنمية.

٤٨ - ومن المتوقع أيضا أن تفرغ الحكومة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ من إعداد ورقة كاملة من ورقات استراتيجية الحد من الفقر بمساندة من البنك الدولي والشركاء الإنمائيين الآخرين. وتتمثل مواضيع الورقة فيما يلي: السلام والحكم الديمقراطي؛ ودمج ضحايا الصراعات والفئات المحرومة في الحياة الاقتصادية؛ وتشجيع القطاع الخاص؛ وتنمية رأس المال البشري؛ وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والنهوض بدور المرأة في التنمية.

٤٩ - والحكومة عاكفة على إنشاء لجنة وطنية لتنسيق المساعدات من المقرر أن تدعمها أفرقة عاملة تقنية مشتركة تشمل الأمم المتحدة وشركاء إنمائيين آخرين. وسوف يلزم توفير المزيد من الدعم المالي الدولي المستمر للسماح بتنفيذ البرنامج الوطني للتعافي المبكر وورقة استراتيجية الحد من الفقر بصورة فعالة.

التطورات الاقتصادية

٥٠ - خلفت سنوات الصراع آثارا مدمرة على الاقتصاد، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج الوطني المحلي الإجمالي من ٢١٤ دولارا في عام ١٩٩٢ إلى ١١٠ دولارا في عام ٢٠٠٢. وبدأت الحكومة الانتقالية برنامجا للإصلاحات في مجال الاقتصادي الكلي، وهو مستمر في العمل تحت رعاية مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي. وقد أبدى الاقتصاد إمارات تحسن منذ عام ٢٠٠١، منها زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٤.

٥١ - وتنوء بوروندي بأعباء ثقيلة من الديون، والحاجة ماسة إلى تخفيفها للمساعدة في إنعاش الاقتصاد والحد من الفقر. وإذا ما حققت بوروندي أداء مرضيا مستداما تحت إشراف مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، واستوفت بنجاح تنفيذ جميع مؤشرات ورقات استراتيجية مكافحة الفقر لسنة واحدة، فسوف يتيح لها هذا البدء في تخفيض خدمات ديونها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابعة للبنك الدولي بحلول عام ٢٠٠٧.

٥٢ - ويحقق القطاع الزراعي، الذي يساهم بـ ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من ٨٠ في المائة من عائدات التصدير، ومن المرجح أن يظل المصدر الأول للنمو الاقتصادي

في الأجل المتوسط. والمحاصيل النقدية الأساسية هي البن والشاي والقطن، ويساهم البن بحوالي ٥٠ في المائة من مجموع الصادرات. وقد تحقق تقدم في تحرير قطاع البن، كما أن إمكانيات تنمية الصناعات الزراعية الصغيرة وتجهيز المنتجات الزراعية طيبة. ويشكل الافتقار إلى مصادر للطاقة الكهربائية في بوروندي معوقاً هائلاً يعرقل تعزيز الأنشطة الاقتصادية. ومن التحديات التي تُضاف إلى ذلك انعدام النمو في القطاع الخاص وعدم تنويع الاقتصاد وكذلك ضعف القطاع المالي.

الأراضي

٥٣ - بوروندي واحدة من أكثر بلدان العالم سكاناً، وكان التنازع على ملكية الأراضي وجوانب اللامساواة الاجتماعية الأخرى من الأسباب الأساسية للصراع الذي شهدته. ومن المرجح، كما ورد من قبل، احتدام تلك المنازعات مع إعادة توطين أعداد كبيرة من العائدين، حسبما هو متوقع في الأشهر القادمة، ومما قد يفاقم من الوضع استمرار تدهور إنتاجية الأراضي مع انخفاض هائل في مساحة الرقعة المزروعة المتاحة لكل أسرة معيشية. وقد أوضح وزير العدل لبعثة التقييم أن معالجة المسائل المتصلة بالأراضي يندرج ضمن أولويات الحكومة. غير أنه بالنظر إلى الضغوط الديمغرافية المتزايدة، سوف يلزم تهيئة فرص بديلة لإدراج الدخل لدى المجتمعات الريفية من أجل تخفيف الضغط على الأراضي والتقليل من الاعتماد على الزراعة. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة عزمها على إنشاء لجنة وطنية معنية بالمسائل المتصلة بالأراضي وحقوق الملكية.

الألغام والمتفجرات المتخلفة من الحرب

٥٤ - ما زالت الألغام والمتفجرات المتخلفة من الحرب تقيد حرية حركة السكان وتعرقل العودة الآمنة للاجئين والمشردين داخلياً والانتفاع من الأراضي والنشاط الزراعي، ولا سيما على امتداد الحدود الترانزية والكونغولية. وقد تعرقلت أنشطة إزالة الألغام والمتفجرات المتخلفة من الحرب بسبب عدم وجود سجلات لعمليات زرع الألغام. وتجري الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية، دراسة استقصائية للمجتمعات المحلية على النطاق القطري من أجل تحديد الطبيعة الدقيقة للمشكلة ونطاقها وحجمها، ومن المتوقع أن تكتمل الدراسة بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٦.

سادساً - دور البعثة في المرحلة القادمة

٥٥ - أعرب أعضاء حكومة بوروندي في أثناء المناقشات التي دارت مع بعثة التقييم عن تقديرهم للدور الذي أدته عملية الأمم المتحدة في بوروندي في دعم الانتخابات وفي إتمام

العملية الانتقالية بنجاح، وهو دور رئي أنه لا يمكن الاستغناء عنه. وقد رأى أعضاء الحكومة عموماً أن الأمن قد أعيد إلى معظم مناطق البلد، وأن الدعم الدولي، بما فيه الدعم المقدم من الأمم المتحدة، ينبغي أن يتركز الآن بصفة خاصة على المساعدة في بناء قدرات المؤسسات ودعم عملية الانتعاش والتعمير والتنمية. ومن ثم، أشارت الحكومة إلى أنها تحبذ سحب العنصر العسكري للعملية في وقت مبكر، مع الاعتراف في الوقت ذاته بالدور الهام الذي يمكن للعملية أن تواصل أدائه دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة في مجالات حيوية أخرى.

٥٦ - وقام فريق عامل في مشترك بين حكومة بوروندي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي بإجراء مشاورات موسعة في بوجومبورا في الفترة ما بين ٤ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في طبيعة الدعم الذي يمكن للعملية أن تقدمه في المرحلة القادمة. وتمت مناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه عملية توطيد السلام، وسلطت العملية وغيرها من الشركاء التابعين للأمم المتحدة الضوء على جميع المجالات المتصلة بولاية البعثة، التي يمكن فيها أن يظل للدعم الذي تقدمه فائدة حمة. بيد أن الحكومة أشارت إلى أنها تحبذ بشدة أن تتوقف العملية في وقت مبكر عن المشاركة في المجال العسكري ومجال الشرطة. وفيما يتعلق بالمجالات الأخرى، رأت السلطات البوروندية أن مسؤوليتها ينبغي أن يعهد بها تدريجياً إلى الفريق القطري للأمم المتحدة وغيره من الشركاء الدوليين في أثناء عام ٢٠٠٦.

الخفض التدريجي للعنصر العسكري

٥٧ - أشارت الحكومة إلى استعداد قوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية للتصدي للتحديات الأمنية وأكدت أن قوات الأمن الوطنية ينبغي في أقرب وقت ممكن أن تتولى جميع المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها العملية في الوقت الحالي في ١٤ مقاطعة ترى الحكومة أن الأمن قد عاد يسودها بصفة عامة، ومن المنتظر أن يعود إليها معظم اللاجئين. ووفقاً لأقوال الحكومة، سوف يشمل هذا توفير الأمن لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وموظفي المنظمات غير الحكومية المشتركة في تقديم المعونة الإنسانية والمساعدة في عمليات عودة اللاجئين؛ إلى جانب توفير الدعم اللوجستي والدعم المتعلق بعمليات النقل للأنشطة المتصلة بعمليات العودة المتوقعة لأعداد كبيرة من اللاجئين؛ وتوفير الأمن لمراكز التسريح.

٥٨ - وبناء على هذا الافتراض، يقترح أن يبدأ تدريجياً في شهر كانون الأول/ديسمبر خفض العنصر العسكري للعملية بسحب إحدى الوحدات الوطنية، مع استمرار التقييم الدقيق للحاجة إلى وجود عسكري تابع للعملية، بالتعاون الوثيق مع الحكومة. ويمكن في الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٦ أن يكتمل الانسحاب التدريجي لكنيتين

ومستشفى من المستوى الثاني ووحدة طيران من مقاطعات كيرونندو وونغوزي و كانكوزو وروغي وروتانا وماكامبا وجيتيغا وكاروزي وموينغا. كما يمكن سحب القوات من موارد ومورامبيا وبوروري أو إعادة نشرها في الفترة ذاتها. وسيؤدي هذا إلى تخفيض قدره نحو ٢٠٠٠ فرد أو ٤٠ في المائة من القوام العسكري المأذون به للعملية في الوقت الراهن. كما يقترح تخفيض عدد المراقبين العسكريين المنتشرين في جميع أنحاء البلد من القوام الحالي المأذون به، وهو ٢٠٠ مراقب، إلى ١٢٠ مراقبا بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٥٩ - ومع اكتمال هذا الانسحاب، ستظل بقية القوات التابعة للعملية منتشرة بصورة مؤقتة في المقاطعات الثلاث الواقعة على الحدود، التي لا تزال قوات التحرير الوطنية تنشط فيها، وهي: بوجومبورا رورال (بما في ذلك مدينة بوجومبورا)، وبوبانزا، وسيبيتوكيه. كما يمكن للعملية، من خلال العمليات المتنقلة في المنطقة والأعمال الواضحة الاستباقية التي تضطلع بها الدوريات، أن تواصل مراقبة الحالة الأمنية وتعزيزها على الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المنطقة الواقعة على بحيرة تانجانيقا، وذلك بهدف الردع فعلياً عن القيام بأنشطة غير مشروعة عبر الحدود، بالتنسيق الوثيق مع قوة الدفاع الوطني وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيجري وضع آلية للتنسيق بين قوة الدفاع الوطني والقوة التابعة لعملية الأمم المتحدة، من أجل تنسيق الإجراءات المتخذة لدعم أنشطة مراقبة الحدود والنقل التدريجي لجميع المسؤوليات الأمنية من قوة عملية الأمم المتحدة إلى الجيش الوطني والشرطة الوطنية، بما في ذلك حماية المدنيين في المقاطعات المذكورة. وستقوم عملية الأمم المتحدة أيضاً، في حدود الموارد المتاحة، بتقديم المساعدة اللوجيستية اللازمة لدعم الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتصل بعودة اللاجئين.

٦٠ - وفي حين أنه من المتوخى، بناء على طلب الحكومة، أن يكتمل انسحاب قوة عملية الأمم المتحدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، فإن الخطة التفصيلية للخفض التدريجي للقوات المتبقية، التي يبلغ قوامها نحو ٣٠٠٠ فرد، سيجري وضعها في أعقاب عملية مشتركة للتقييم من المزمع أن تضطلع بها عملية الأمم المتحدة وقوة الدفاع الوطني البوروندية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأعتزم أن أطلع مجلس الأمن على هذه الخطة في تقريرتي المقبل المقرر إصداره في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٦١ - وفي غضون ذلك، ستواصل القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة كفالة الحماية في مناطق انتشارها لموظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكذلك أمن موظفي

العملية وحرية تنقلهم، كما ستواصل دعم الحكومة فيما تضطلع به من أنشطة في مجال الأعمال المتصلة بالألغام، وبخاصة في مجال بناء القدرات.

الشرطة

٦٢ - من المقترح، وفقا للخطط التي وضعتها عملية الأمم المتحدة بالتشاور مع وزارة الداخلية والأمن العام، أن تواصل العملية المساعدة التي تقدمها للحكومة في التصدي للتحديات التي تواجه الشرطة الوطنية، ولا سيما في مجال التدريب.

٦٣ - ويمكن لعملية الأمم المتحدة أن تشترك مع المدربين الوطنيين في تقديم برامج للتدريب المتخصص على أساس أدلة تدريب الشرطة التي وضعتها البعثة والتي يصل عددها إلى نحو ٤٠ دليلا. وسوف يهدف هذا التدريب أيضا إلى بناء قدرة الشرطة الوطنية على التعامل مع الجرائم الجنسية والقائمة على أساس نوع الجنس. كما سيجري الاستعانة بنماذج التدريب على حقوق الإنسان التي وضعت بالتعاون مع العنصر المعني بحقوق الإنسان التابع للعملية.

٦٤ - وبناء على طلب الحكومة، يقترح أن يجري بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦ تخفيض عنصر الشرطة التابع للعملية من القوام المأذون به حاليا، وهو ١٢٠ مدربا من مدربي الشرطة، إلى ١٥ مدربا. وسيكون مركز هذا الوجود المتبقي من قوات الشرطة في بوجومبورا.

مجالات الدعم الأخرى

٦٥ - أشارت الحكومة إلى أنه في إمكان عملية الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المحتمل إبرامه مع قوات التحرير الوطنية؛ ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات إصلاح القطاع الأمني الجاري حاليا؛ ورصد حقوق الإنسان وتعزيزها، وبخاصة من خلال بناء القدرات الوطنية. كما طلب أيضا إلى عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم فيما يتعلق بإقامة العدل في الفترة الانتقالية بما في ذلك إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ودائرة خاصة. ومن المتوخى في هذه المرحلة أن يكتمل أو يتواصل العمل في كثير من المهام المذكورة من خلال برامج أخرى للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

سابعاً - الجوانب المالية

٦٦ - قامت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥/٥٩ بء، المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، باعتماد مبلغ ٢٩٢,٣ مليون دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في الفترة

الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية ١١٢,٢ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام فقد بلغت في ذلك التاريخ ٢١٩٣ مليون دولار.

ثامنا - ملاحظات

٦٧ - في فترة السنوات الخمس التي انقضت منذ توقيع اتفاق أروشا، قطع شعب بوروندي خطوات كبيرة نحو إحلال السلام الدائم في بلده. وقد تحقق هذا التقدم الملحوظ بدعم من الشركاء الدوليين لبوروندي، ومنهم المبادرة الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجهات المانحة الدولية. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وعملية الأمم المتحدة تؤدي دورا لا غنى عنه في تقديم الدعم اللازم لإتمام العملية الانتقالية بنجاح.

٦٨ - وقد شكلت إقامة حكومة منتخبة في ٢٦ آب/أغسطس علامة بارزة هامة على طريق توطيد السلام. فاليوم، يوجد نظام دستوري جديد يكفل من حيث المبدأ التوازن العرقي والتوازن بين الجنسين ضمن مؤسسات منتخبة بشكل ديمقراطي. وبدأت الهياكل البرلمانية والإدارية المحلية على الصعيدين القروي والبلدي أعمالها. هذا بينما أدت التحسينات التي طرأت على الحالة الأمنية في معظم أنحاء البلد إلى تشجيع اللاجئين على العودة وتحسين آفاق الانتعاش الاقتصادي.

٦٩ - وتشكل الإنجازات التي تحققت حتى الآن إنجازات هامة. بيد أن الحالة العامة في بوروندي مازالت هشة للغاية، وتواجه هذا البلد الذي قاسى من عقود من الصراع المتجدد طائفة من التحديات الملحة المتعلقة بتوطيد السلام. وتقف بوروندي الآن على عتبة عهد جديد، وقد تعلم المجتمع الدولي دروسا كثيرة تستند إلى الخبرات المكتسبة مؤخرا من عمليات حفظ السلام والعمليات الإنمائية. وقد آن الأوان لتكثيف الجهود المبذولة دعما لشعب بوروندي، وكفالة عدم تكرار أخطاء الماضي.

٧٠ - ومن الأولويات العاجلة والأشد إلحاحا كفالة وضع نهاية للصراع المسلح مع قوات التحرير الوطنية. وإنني أشجع الحكومة والشركاء الدوليين والإقليميين المعنيين على اتباع نهج مشترك لإزاء تسوية هذا الصراع. وأرحب في هذا الصدد بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للدخول في مباحثات مع قوات التحرير الوطنية، وأحثها على مواصلة هذه الجهود التي تحظى بدعم المجتمع الدولي. كما إنني أحث بشدة قادة قوات التحرير الوطنية على اغتنام هذه الفرصة كي ينضموا إلى عملية السلام. فمن الأهمية بمكان أن يشاركوا بحسن نية ودون أي

مزيد من الإبطاء أو أي شروط مسبقة جديدة في مفاوضات ترمي للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يكفل نهاية طال انتظارها لجميع أعمال القتال، وهو ما يستحقه الشعب البوروندي عن جدارة. ولذا، فإن الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لجلب قوات التحرير الوطنية إلى مائدة المفاوضات لها جهود جدية بالثناء. بيد أنه في حالة عدم تحقيق أي تقدم ملموس في الأسابيع القادمة، قد يرغب مجلس الأمن والمنطقة في النظر على النحو الواجب في استخدام تدابير موجهة ضد قادة قوات التحرير الوطنية المستمرين في وضع العراقيل أمام التوصل إلى حل سلمي.

٧١ - وثمة أهمية بالغة لإتمام عملية إصلاح القطاع الأمني وتعزيز الجيش والشرطة الوطنيين بالنسبة لبلوغ الهدف المتمثل في إرساء الاستقرار وإحلال الأمن من جديد في جميع أرجاء البلد. وقد أحرز تقدم في هذا الصدد، بما في ذلك إعادة تشكيل هياكل كل من قوات الجيش والشرطة عن طريق إدماج الفرقاء السابقين وإيجاد مؤسسة تقوم على التوازن العرقي للمرة الأولى منذ الاستقلال. بيد أن قوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية تواجهان أوجه عجز ضخمة تشمل مجالات المعدات واللوجيستيات والإسكان والنقل والتدريب. ومن المهم للغاية أن يُقدّم كل دعم ممكن للجهود التي تبذلها الحكومة لتشكيل قوات للجيش والشرطة تكون أكثر اتساما بالطابع المهني وتخضع لسلطة مدنية. وإنني أشجع الحكومة على أن تقوم على وجه الاستعجال بتحديد مجالات الأولوية التي يلزم تقديم المساعدة فيها، كما أشجع الجهات المانحة على أن تنظر على وجه السرعة في الموافقة على تقديم المساعدة اللازمة لسد أوجه العجز.

٧٢ - ومن المهام التي لا تزال لها أولوية الانتهاء من عملية نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة فعالة حتى لا يشكلوا في المستقبل تهديدا خطيرا للاستقرار في البلد. وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لنجاح جهود الحكومة في خفض معدلات الجريمة ومواصلة تحسين الحالة الأمنية في أنحاء البلد أن يجري إحراز تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح السكان المدنيين المدججين بالسلاح. وينبغي للحكومة أيضا أن تتخذ خطوات لمعالجة مشكلة التنقلات غير المشروعة عبر الحدود بصورة أكثر فعالية، وذلك من خلال زيادة إحكام مراقبتها للحدود.

٧٣ - وبعد عقود من الصراع العرقي، تشكل المصالحة وإنهاء حالة الإفلات من العقاب من أجل كفالة المحاسبة على ما ارتكب من فظائع عنصرين أساسيين في وضع أساس متين للتعافي الوطني. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة في تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، وإنشاء دائرة خاصة، وتقديم الدعم المناسب للمساعدة على كفالة أداء

هاتين الهيئتين لعملهما على نحو فعال، وذلك بوصفهما من الآليات التي تشجع على التثام الجراح وتحقيق المصالحة الوطنية. بيد أن هذه الجهود يلزم أن تكون جزءاً من جهود أعم تهدف إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية في بوروندي. وفي الوقت نفسه، يساورني قلق بالغ إزاء استمرار وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء. وأحث الحكومة على أن تتصدى على سبيل الأولوية لهذه المسألة وأن تكفل تقديم الجناة إلى العدالة.

٧٤ - وثمة حاجة ملحة إلى بناء قدرات المؤسسات المنتخبة حديثاً من أجل تحسين قدراتها على العمل بصورة فعالة وعلى تقديم الخدمات الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، يشكل استمرار التقدم في عملية اللامركزية والحفاظ على ترتيبات تقاسم السلطة بموجب الدستور جانبيين هامين من جوانب توطيد السلام.

٧٥ - وفي الوقت نفسه، لا تزال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة تنذر بالخطر في الوقت الذي ازدادت فيه بعد الانتخابات توقعات السكان بالنسبة لعوائد السلام. ويفرض التدفق المنتظر لمئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخلياً على البلد في الأشهر المقبلة تحديات اجتماعية واقتصادية وأمنية كبيرة تتطلب برنامجاً فعالاً لإعادة التوطين واستراتيجيات مجتمعية مركزة لتحقيق الانتعاش. وسيكون من الحيوي للغاية أن تزداد المساعدة الدولية وتتواصل من أجل مد يد العون في معالجة الوضع الإنساني الحرج، وبخاصة من أجل توفير الموارد الكافية لبرنامج العودة وإعادة التوطين في عام ٢٠٠٦، وكذلك من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع الانتعاش والتعمير والتنمية. وسوف يوفر منتدى شركاء بوروندي آلية يمكن لها أن تساعد في الحفاظ على الدعم الدولي المركز المقدم لبوروندي في ظل مناخ يتسم بالشفافية وتتوافر فيه إمكانية المساءلة.

٧٦ - وأرحب باعتزام الحكومة اتخاذ تدابير فعالة لضمان سلامة الإدارة من الوجهة السياسية والاقتصادية بوسائل من بينها القضاء على الفساد وكفالة إدارة الأموال العامة على نحو يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة. وسيكون لذلك أهمية بالغة بالنسبة لتعزيز السيادة ومصداقية الحكومة، والاحتفاظ بثقة الجهات المانحة، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وتوطيد الاستقرار على المدى الطويل. وسيلزم في هذا الصدد إرساء آليات لمعالجة المسائل المتصلة بشؤون الحكم على نحو فعال.

٧٧ - وإنني مقدر لرغبة قادة البلد في تأكيد ذاتهم بعد أزمة عميقة طالت لسنوات عديدة، وأرحب بما أبدته الحكومة من عزم على تحمل كامل المسؤولية عن الأمن في البلد وعلى تولي زمام التعامل مع التحديات العصبية المبينة في هذا التقرير. فثمة ما يبرر في هذا الصدد الآراء

التي أعرب عنها كبار أعضاء الحكومة بشأن ضرورة القيام في وقت مبكر بخفض حجم عملية الأمم المتحدة تدريجياً، ولا سيما عنصرها العسكري.

٧٨ - وفي اعتقادي أنه لا ينبغي الإبقاء على عملية الأمم المتحدة ولو ليوم واحد أكثر مما تستدعي الحاجة، وأرى من الوجهة المثالية أن الانسحاب السريع من بوروندي من شأنه أن يتيح للمجتمع الدولي إعادة توجيه الموارد التي توجد حاجة ماسة إليها لمواجهة التحديات التي تعترض سبيل حفظ السلام في أماكن أخرى. ولكن في ظل التحديات الكبيرة التي مازالت ماثلة والتي يصحبها نقص عام في الموارد اللازمة لمواجهتها، حسب الوارد وصفه في هذا التقرير، أود أن أكرر الرسالة التي وجهتها بعثة مجلس الأمن تحذر فيها من أن يتسرع المجتمع الدولي في نفض يده من الأمر أو أن يأتي ذلك قبل أوانه، وذلك من أجل كفالة عدم تعريض المكاسب القيمة التي حققها الشعب البوروندي في السنوات الأخيرة للخطر.

٧٩ - ورغم استعداد الأمم المتحدة لمواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة على النحو المبين في الفرع السادس أعلاه، أناشد الجهات الإقليمية والدولية صاحبة المصلحة وكذلك الجهات المانحة الدولية أن تظل ملتزمة ببوروندي في هذه المرحلة المقبلة الحساسة، بما في ذلك عن طريق زيادة مساعدتها الثنائية والمتعددة الأطراف. وسيكون لهذا أهمية خاصة، بالنظر إلى أنه من المنتظر، بناء على طلب الحكومة، أن تكتمل بنهاية عام ٢٠٠٦ معظم الأنشطة التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة حالياً. وفي هذا السياق، سيجري تنسيق جميع خطط انسحاب العملية مع الحكومة عن كثب، وسيجري الاضطلاع بها بعد التشاور الوثيق معها.

٨٠ - وفي غضون هذا، ومع مراعاة التعديل المقترح إجراؤه في قوام البعثة العسكري على النحو المبين في الفقرات من ٥٧ إلى ٦٠ أعلاه، أود أن أوصي بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمدة ستة أشهر إضافية حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٨١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن إعجابي بأفراد عملية الأمم المتحدة، نساء ورجالا، الذين استمروا، تحت القيادة القديرة لممثلي الخاصة، كارولين مكاسكي، في العمل دون كلل من أجل إحلال السلام في بوروندي. كما أعرب عن تقديري لجميع العاملين في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة العديدة، الثنائية والمتعددة الأطراف، للمساهمات السخية التي قدمتها فيما أحرز من تقدم كبير في ذلك البلد.